التضخم ، خصوصا في النصف الاول من هذه السنة . والحل المتبع في مثل هذه الحالة هو اما الاقتطاع من الميزانيات او فرض ضرائب جديدة ، ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية اختارت الطريق الاول حتى الآن ، لتجنب المواجهة مع العمال وغيرهم ، خصوصا ان نسبة الضرائب المفروضة على الاسرائيليين هي من اعلى النسب بالمقارنة مع ضرائب البلدان الاخرى . اما الاقتطاع من الميزانيات فيبقي المواجهة داخل الحكومة وبين اعضائها . وقد اتخذت الحكومة بالفعل قرارا ، ضمن سياستها الجارية لمحاربة التضخم ، باقتطاع ٦,٩ مليارات ليرة من ميزانيتها السنوية : ١,٥ مليار من ميزانية الدفاع و ٣٪ من ميزانية كل وزارة باستثناء وزارة التعليم حيث اقتطع مبلغ ٨٠٠ مليون ليرة فقط[٢٧] .

أتخذ هذا القرار ضمن خطة خمسية تتعلق بتنظيم تطور الاقتصاد في اسرائيل حتى سنة ١٩٨٢ ، وضعتها هيئة التخطيط الاقتصادي التابعة لوزارة المال برئاسة الاستاذ اساف رزين ــ الذي اقاله وزير المال فيما بعد ــ واقرتها الحكومة بالاجماع بعد ادخال بعض التعديلات عليها . اما الاسس التي ترتكز عليها هذه الخطة فهي كبح سرعة التضخم ، وتوفير عمالة كاملة ، واستمرار النمو الاقتصادي ، والعمل على تحسين الحساب الجاري في ميزان المدفوعات . ويموجب هذه الخطة سيصل معدل التضخم الى ٤٠٪ بعد سنتين او ثلاث ، والى ٢٥٪ في السنة الخامسة ، اي سنة ١٩٨٢ . وهذا الهدف يقتضي اتخاذ تدابير حازمة ، خصوصا في مجال نفقات الحكومة والخدمات العامة . وتتحدث الخطة عن تجميد كامل للاستهلاك العام وخفض كبير للاستثمارات في القطاع العام وتقليص للاعمال المرتبطة بفرع البناء ثم فرض ربط كامل بين قروض الانماء وجدول غلاء الاسعار ــ وهذا ما اقرته الحكومة فعلا كما رأينا سابقا ــ وزيادة الضرائب غير المباشرة لان تحقيق اهداف الخطة يقتضي جباية ٣مليارات ليرة زيادة على الضرائب التي تتم جبايتها حاليا . ويبدو من خلال ملاحظة ارقام العجز في الميزان التجاري ، ومبلغ الديون وفائض العملة الصعبة وغيرها ، ان كبح التضخم ــ الهدف الاساسي في الخطة ــ سيكون على حساب هذه الامور . ففائض الواردات غير الامنية ، سيحافظ على مستواه ، بحيث يصل الى ١٨٩٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ . اما مبلغ الديون الخارجية فسيرتفع الى ٢١,٦ مليار دولار في تلك السنة ، في مقابل ١٢,٢ مليارا في نهاية ١٩٧٨ . وسيبقى فائض العملة الصعبة ثابتا بمبلغ ٢,٢ مليار دولار . اما الدخل القومي القائم فسيرتفع بمعدل ٥,٥٪ سنويا . كذلك يتوقع زيادة الاستهلاك الفردي بنسبة ٢٪ ، اما الزيادة في الاجور فستأتي وفق الزيادة في الانتاج الذي يتوقع ارتفاعه بنسبة ٣٪[٢٨] .

ان الخطة الخمسية ، رغم تأييد الحكومة ، لم تخلق ارتياحا بين الوزراء ، خصوصا ان اهدافها تعتبر بعيدة المدى ، وما يتطلبه الاقتصاد الاسرائيلي هو اجراءات فورية للحد من تفاقم مشكلاته على المدى القصير . فالاقتطاع من الميزانيات وخفض الاستثمارات وغير ذلك من الاجراءات لم تعد كافية للحد من معدلات التضخم الآخذة في الارتفاع شهرا بعد آخر . لذلك اتجهت الانظار في وزارة المال نحو الدعم الحكومي المخصص للمواد الاستهلاكية الاساسية وللمواصلات . وكان واضحا ان الغاء هذا الدعم يتطلب قرارا حكوميا حاسما ، نظرا للتأثير الكبير الذي يعكسه على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في اسرائيل . فالغاء الدعم على الخبز مثلا يعني ارتفاع سعر الرغيف الواحد (الافرنجي) من ٢,٥ ليرة الى ٦,٥ ليرات ، اي بنسبة ١٦٠٪ .

اما ليتر الحليب فسيرتفع سعره من ٥,١٠ ليرات الى ١١,٣٠ ليرة وسيرتفع سعر الكيلو من لحم الطيور المثلجة مثلا من ٤٠ ليرة الى نحو ٧١ ليرة[٢٩] . وقد اتفق بيغن مع وزرائه الاقتصاديين على تبديل اسلوب الدعم : فبدلا من دعم المواد الاستهلاكية ، يجري تحويل هذا الدعم الى المحتاجين ــ أو « المعيلين المستحقين » بحسب تعبير بيغن ــ كما اتفق معهم على تجميد الاسعار ، الى ان تعد خطة كاملة بهذا الصدد .

وفي الجلسة الخاصة التي عقدتها الحكومة في تاريخ ١٩٧٩/٧/١٧ ليلا للبحث في مسألة الغاء الدعم ،

وفي حين كان الاسرائيليون يتوقعون صدور قرار حاسم ، بين لحظة واخرى ، بشأن ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية فوجئوا بعدول الحكومة عن اتخاذ اي قرار بهذا الشأن ، نظرا لأن رئيس الحكومة ومعظم الوزراء فوجئوا بالارتفاع الكبير الذي سيحدث في الاسعار نتيجة الغاء الدعم دفعة واحدة[٣٠] . وقد علم فيما بعد ان وزير المال ارليخ تراجع ، في اللحظة الاخيرة ، عن تقديم مشروعه الخاص بالغاء الدعم ، واستبداله بشرح واف للوضع الاقتصادي ، تاركا للحكومة حرية اتخاذ القرار في هذا الشأن . ومما اعلنه ارليخ امام الحكومة ان استمرار